12



حدود معايير العدالة الانتقالية المعترف بها.

, ٤ تحقيق الرؤية - الملف الاجتماعي الإقتصادي

في سياق الاستراتيجيات السياسية والأمنية لحكومة

العراق، بقدم هذا القسم صورة إجمالية للأهداف

١- تدعيم أسس النمو الاقتصادي بما في ذلك إطار

عمل ثابت للاقتصاد الكلي وبما ينسجم واتفاقية

٧- تنشيط القطاع الخاص من خِلال خُلق بيئة مؤاتية.

٣- تحسين نوعية الحياة بدءاً من توفير الخدمات

يركز العهد الدولي على أربعة مجالات رئيسية

" للإصلاحات والاستَثمَّارات إضافة إلى قطاعين، هي:

إصلاح إدارة الموارد العامــة، الإدارة والمــؤســســات،

الإصلاحات الاقتصادية، إصلاح القطاع الاجتماعي

وقطاعي الزراعة والطاقة. وقد أختيرت هذه المجالات

ج- استغلال الموارد بطريقة فعالة تتميز بالشفافية

وعلاوة على المجالات المذكورة أعلاه، يوضح العهد

الدولى ستراتيجية حكومة العراق حيال التكامل

الهدف: تحقيق أقصى فائدة ممكنة من الموارد العامة

للشعب العراقي في جميع الأقاليم والمحافظات من

خلال إنشاء نظام لإدارة عائدات النفط والموارد الأخرى

يتسم بالفعالية ويتميز بالشفافية ويخضع للمساءلة.

استخدام الموارد العامة لدعم الوحدة الوطنية والتنمية

ستقوم الحكومة بإنشاء نظام لإدارة الثروة النفطية في

العراقُ يتميزُ بالشَّفافية ويخضَّع للمساءلة من أجل

تحقيق الفائدة لجميع المواطنين بما يتماشى مع

الدستُور. ولتحقيق هِذَا الغِرض، ستفتح الحكومة

حساباً نفطياً موحداً لتسلم إيرادات جميع مبيعات

سيخضع الحساب الخاص بالنفط إلى مراقبة صارمة

وتدقيق بما في ذلك المراجعة السنوية للحسابات

تواسطة شركة تدقيق معتمدة عالمياً، ونشر المعلومات

بصورة منتظمة وكذلك تسوية بيانات الإنتاج

والتصدير والمبالغ المدفوعة والإيرادات. وسيتم إنشاء

اليات للتدقيق والراقبة مثل تشكيل مجلس مستقل

للتدقيق والمراقبة للإشراف على الحساب ونشر جميع

وتوفر مبادرة الشفافية الخاصة بالصناعات

الاستخراجية الأدوات اللازمة لمراقبة عائدات النفط

والمبنية وفق أفضل الممارسات الدولية. كما توفر أيضاً

إطار عمل يعنى ببناء القدرات الخاصة بمجالات

الشفافية والمساءلة. وستقوم الحكومة العراقية

بالمصادقة على مبادئ مبادرة الشفافية الخاصة

بالصناعات الاستخراجية وستبدأ بإجراء مشاورات

وسيتم إنشاء آلية لإدارة العائدات النفطية وذلك

لضمان تحقيق تقاسم عادل وشفاف لعوائد النفط بين

لعراقيين كافة. وسيضمن مثل هذا النظام النزاهة

المالية وتمويل مستقر للحكومة المركزية والحكومات

المحلية. سيرتكز النظام المالي الحكومي (فدرالية

مالية) على التخصيص الواضح للعوائد والانفاق فيما

بين مستويات الحكومة وسيساعد الحكومات المحلية في

تعزيز قدراتها على تقديم الخدمات واعتماد أفضل

وسيتم وضع السياسات النقدسة وتلك الخاصة

بالاقتصاد الكلى موضع التنفيذ لتمكين الاقتصاد من

التكيف مع الأثار السلبية الناجمة عن تقلب أسعار

النفط، وأيضاً إلى تشجيع التنمية المتنوعة والمستدامة

الهدف: ستقوم الحكومة بإدارة ماليتها العامة بصورة

«رفع مستوى شافية الميزانية وتعزيز مراقبة مجلس

پتحسین مستوی مراقبة المساعدات والمعونات الدولیة

عن طريق إدراج التحويلات الدولية ضمّن الميزانية،

حتى ولو لم يتم إنفاق هذه المساعدات من خلال أجهزة

﴿ وضع الميزانية في إطار عمل مالي واقعي متوسط

♦وضع إجراءات عملية تتعلق بإعداد التقارير وكشف

المعلومات من أجل الارتقاء بمستوى عمليات رسم

السياسة وتمهيد السبيل أمام المساءلة والمشاركة العامة.

﴿إجْراء الَّتدقَّيقات الحسابية لمالية الحكومة وفقاً

العمل على إزالة العوائق الإدارية لتحسين القدرات

الخاصة بالمناقصات وعقود المشاريع الرأسمالية

والاستثمار في المشاريع الكبرى المستقرة مالياً خلال

الأمد المتوسط حسب ما تم تحديده في إطار العمل

المالي متوسط الأمد الحالي والمستقبلي في (الملحق ٥).

اعتماد أفضل الممارسات الدولية في تنفيذ الميزانية

*جعل إجراءات تنفيذ الميزانية متناغمة في جميع

پتحقیق التوازن بین الکفاءة وأفضل الممارسات العالمیة

في تنفيذ الميزانية وإجراءات العقود العامة وتطبيقها

بانسجام في جميع أرجاء العراق، على مستوى البلد

. ككل وعلى مستوى المحافظات وذلك عن طريق اعتماد

پتنفید وتشغیل نظام معلومات إدارة مالیة في جمیع

الوزارات والمحافظات، بما في ذلك إدارة العقود وكشوف

المرتبات الحكومية، وكذلك تخطيط الميزانية والمساءلة.

الشروع في مراجعة الإنفاق العام لتقييم جودة إدارة

الميزانية ومعرفة السبل الكفيلة بتحسين هذه المجالات.

انشاء نظام مالى بين مختلف دوائر الدولة (فيدرالية

مالية) مبني على تخصيصات واضحة للإيرادات

والنفقات عبر مستويات الحكومة ومساعدة الحكومات

المحلية على تعزيز قدراتها في تقديم الخدمات وتطبيق

۵۰۸ مراجعة السياسة الضريبية والكمركية والإجراءات

المتعلقة بهما، بهدف توفير وسيلة مستقرة لزيادة موارد

الحكومة العراقية ورفع مستوى النمو وتطوير القطاع

*بناء القدرات الإدارية في جميع المجالات المتعلقة

بإدارة الأموال العامة على المستويين الوطني والمحلى.

قانون ومنظومة شاملة للعقود العامة.

لمعايير المحاسبة العالمية ونشرها بصورة منتظمة.

تنسحم مع أفضل الممارسات العالمية، على أن تتضمن:

«توحيد الميزانية ضمن حساب الخزينة الموحد.

نظراً لأهميتها في تعزيز قدرة العراق على:

ب- جُذب الْأُستثمارات الأجنبية والمساعدات.

أ- تعبئة موارده.

وتخضع للمساءلة.

الاقتصادي الوطني والعالمي.

أولاً. إدارة الموارد العامة

المستدامة المتنوعة.

أ- العائدات النفطية

الغاز والنفط الخام.

المعلومات ذات الصلة.

تمهيدية باتجاه تنفندها.

ممارسات الإدارة الرشيدة.

ب- الإدارة المالية العامة

الحكومة العراقية.

وإجراءات العقود العامة.

ممارسات الإدارة الرشيدة.

أرجاء العراق.

في بيئة اقتصادية مفتوحةً وسليمة.

٤- تعزيز الإدارة الرشيدة والأمن ومكافحة الفساد.

SBA المبرمة مع صندوق النقد الدولي.

(کی العلقة الاولی) تنشر نص العهد الدولی مع العراق (الحلقة الاولی)

التنمية الوطنية على سبيل المثال ومجاميع عمل

القطاعات والفرق الأخرى، وتعزيزها كلما دعت الحاجة

لتعكس الاحتياجات والوقائع المستجدة. وتعد عملية

الضريق الاستشاري أداة لهذا العهد ونتاجاً له في نفس

الوقت، إذ توفر آلية تتسم بالشفافية والشمولية والقوة

بالنسبة لآلية التنسيق والتخطيط مع الأطراف العاملة

قررت حكومة العراق والمجتمع الدولي تعزيز شراكتهما

بغية رفع المستوى المعيشي للشعب العراقي، واستكمال

عملية إعادة إعمار العراق وتمهيد الطريق أمامه للوصول

إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي والازدهار في مجتمع يسوده

وقد أُكدا مواصَّلة تبادلُ الالتزَّامات بينهما بروح مؤتم

مدريد ٢٠٠٣ واجتماع أبو ظبي أيلول ٢٠٠٦ واجتماع

الكويت تشرين الأول ٢٠٠٦ سعياً لتحقيق عراق مستقر

ومزدهر، يسوده الحكم الرشيد، وتترسخ فيه حقوق

الإنسـان العـراق في ظل سيـادة القـانـون، وكـذلك إدامـة

١- الالتزام بما حققه العراق الجديد من إنجازات متمثلة

باعتماد دستور في تشرين الثاني ٢٠٠٥، وإجراء انتخابات

برلمانية في كانون الاول ٢٠٠٥، وتشكيل أول حكومة دائمة

٢- الأدراك أن تطبيق الرؤية المشتركة بين الطرفين

لمستقبل العراق بصورة ناجحة تستلزم نبذ الإرهاب

والتطرف وإجراء حوار ومصالحة وطنية، وتشكيلُ قوات

أمنية على أساس المهنية والولاء للوطن فقط، والسعى

الجاد لتخلص من التهديدات الإرهابية، إضافة إلى

٣- الاعتراف بأن أمن وازدهار وسعادة الشعب العراقي

يتوقف على التزام الحكومة العراقية بمواصلة

الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية في

مجالات إدارة الموارد العامة والإدارة الرشيدة وتقوية

مؤسسات الدولة وإصلاح الدعم الحكومي وتطوير

القطاع الخاص وإعادة هيكلة القطاع المالى وتحسين

الأمن والاستقرار وإقامة إطار عمل تنظيمي ومؤسساتي

يرتكز على سيادة القانون، وإصدار قانون النفط والغاز،

٤- التَأكيد أن هذه الاصلاحات لا يمكن تحقيقها إلا من

خلال التفاعل والتعاون والدعم الدولي الحقيقي ومنه

الاستثمارات التي بوسعها سد النقص الموجود بين

احتياجات العراق وإمكاناته المتاحة خلال الأمد المتوسط،

ومن بين هذه المساعدات السعى لإطفاء جميع ديون

العراق بنسبة ١٠٠٪، وتقديم الدَّعَم التقني له وبناء

٥- الاتفاق على أن يلتقي طرفا العهد الدولي مع العراق

أو من يمثلهما بشكل منتظم بغية تنسيق جهودهما

ومراجعة سير التقدم الذي يطرأ على تلك الإصلاحات

والمساعدات حسب الآليات والجداول الزمنية المعتمدة في

٦- التأكيد على الالتزام المتبادل لمواصلة إدخال

الإصلاحات وتقديم المساعدات التي تم التعهد بها خلال

أولاً. الملف السياسي

الهدف: عراق موحد وديمقراطي وفدرالي ذو سيادة

يشهد العراق الآن مرحلة انتقالية نحو بناء بلد يتمتع

بالسيادة وموحد وفدرالي ينعم جميع أفراد شعبا

بالعيش بكرامة. في ظل ظروف باتت تتسم بالصعوبة

البالغة، تسعى حكومة العراق إلى تحقيق هذا الهدف إلى

جانب مهمتها ذات الطبيعة المعقدة والمتمثلة بإعادة إعمار

بالنسبة لساعى العراق عنصراً مهما في تعزيز الوضع

وقد أطلقت الحكومة خطة المصالحة الوطنية لتوفير

الحماية وإيجاد الظروف المؤاتية للإستقرار، وقد تم

تطوير هذه المبادرة بمشاركة الأحزاب السياسية العراقية

في المجلس السياسي للأمن اوطني وشريحة واسعة من

الأطراف السياسية العاملة، وقد تم إنجاز الخطوات

الأولى نحو النجاح. وستواصّل الحكومة العراقية

جهودها المبذولة نحو توسع حجم مشاركة الفئات المهتمة

بالمبادرة بغض النظر عن توجهاتها السياسية

ستـوضح الأقـسـام الآتيـة من العهـد كيف سيتسنـى

للمبادرات التي تولَّتها حكومة العراق توفير بيئة راسخة

سياسياً وأمنياً لازمة لتحقيق دعائم العهد الاقتصادية.

وفي نفس الوقت، تصف هذه الأقسام الأوضاع الأمنية

والسياسية التي لن يتم الإيضاء بها دون دعم دولي

حقيقي لإصلاحات العراق الاقتصادية من خلال العهد.

سيتم إخبار الشركاء الدوليين بالستجدات المتعلقة

بتطبيق برامج حكومة العراق في المجالين السياسي

والأمني والجدوّل الزمني التشريعي (الملحق ٣) وتوسيعهاً

لقد تم وضع الخطوط الرئيسية لاحتياجات العراق

السياسية والأمنية ضمن برنامج الحكومة وخطة

المصالحة الوطنية (راجع الملحقين ١و٢)، وبناء عليه تعد

النقاط الآتية مطالب رئيسية لبناء دولة مستقرة

ومجتمع متماسك وتحقيق المصالحة بين مختلف فئات

- نبذ العنف الموجه ضد الدولة وبين الجماعات الطائفية

- احترام سيادة القانون بما فيها الحريات المدنية وحقوق

- إضفاء الطابع المؤسساتي على الفدرالية الديمقراطية

- بناء عراق ذي سيادة وموحد وديمقراطي وفدرالي.

من خلال عملية تستند على أساس الاتفاق والإجماع.

- نبذ الإرهاب والعمل الفعال في مواجهته.

وتطويرها إذا سمحت الظروف.

الشعب العراقي:

والعرقية داخل البلاد.

ورسم سياسة إدارية جيدة لقطاع الزراعة والمياه.

قدراته وتقديم جميع أنواع المساعدات.

ملاحق وثيقة العهد الدولي مع العراق.

٣- تحقيق الرَّؤية - الملف السياسي والأمني

ومندمج مع محيطه الإقليمي والعالّي.

الأمنى وإعادة الآستقرار للبلاد.

المؤتمر الأخير.

إيجاد حل مقبول لمسألة دمج الميليشيات.

وتقوية هذه الالتزامات طوال مدة العهد وما بعدها.

المحلية منها والدولية.

بموجبه في آيار ,٢٠٠٦

٢- بيان العهد الدولي مع العراق

نظام سياسي ديمقراطي اتحادي تعددي.

ا مقدمة - العهد وأهدافه

العهد الدولي مع العراق هو مبادرة أطلقتها حكومة العراق تهدف إلى إقامة شراكة جديدة مع المجتمع الدولي، ويتمثل الغرض من هذا العهد بوضع إطار عمل بغية تحقيق الرؤية الوطنية للعراق الرامية إلى:

تحقيق تطلعات الشعب العراقي الرامية إلى ترسيخ دعائم قيام دولة فدرالية ديمقراطية موحدة يسودها الأمن والاستقرار ويتمتع جميع مواطنيها بحقوق وواجبات متساوية.

إرساء اقتصاد ينعم بالازدهار وقاعدة إنتاج متنوعة قادرة على توفير متطلبات التنمية المستدامة وفقاً لعوامل السوق ومنفتح على العالم ومندمج معه ومع اللقتصاديات الأخرى في المنطقة وعلى وجه الخصوص تلك الخاصة بدولِ الجوار.

جعل العراق عضواً فعالاً في المنظمات الدولية والإقليمية وقادراً على تقديم المساعدات للبلدان الفقيرة والمحتاجة. السماح للقطاع الخاص بلعب دور قيادي في النشاط الاقتصادي، مع دور قيادي في النشاط الاقتصادي، مع دور خاص للحكومة في تنظيم هذا النشاط وحمايته من أثار التقلبات الخارجية وحماية الفقراء والفئات الضعيفة من الحرمان والجوع وتوفير معايير ملائمة من

الخدمات الاجتماعية العامة للمواطنين العراقيين. يهدف العهد إلى خلق ديناميكية من الإجماع الوطني والدعم الدولي يعزز بعضها بعضا، بينما يتمثل الهدف المحلى ببناء عهد وطنى حول البرامج الحكومية السياسية والاقتصادية وإعادة إحياء ثقة الشعب العراقي في قدرة الدولة على حمايته وتلبية احتياجاته الأساسيا أمًا علَّى الصّعيد الدولي فيسّعى العهد إلى وضع إطّار عمل من الإلتزامات المتبادلة التي ستقدم الدعم للعراق وتعمل على تعزيز قراراته لعالجة الإصلاحات

والسياسات المهمة والعمل على تطبيقها. من الواضح أن مواجهة التحديات الأمنية والسياسية، وتطبيق الإدارة الرشيدة وتوفير الخدمات الأساسية هي مطالب رئيسية للتقدم في جميع المجالات الأخرى بما فيها الإنعاش الاقتصادي. استند العهد إلى الاعتقاد بالعلاقة التكافلية المفتّرضة بين السلم - والازدهار الاقتصادي. وتعد المصالحة الوطنية وتعزيز الأمن والإدارة الرشيدة ومواصلة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية أمور مهمة لإطلاق طاقات التنمية الخاصة بالعراق. سيقدم الشركاء الدوليون الدعم السياسي الإداري والتقنى والمالي لمساعدة العراق على مواجهة هذه التحديات كجزء من الالتزامات المتبادلة.

يهدف العهد إلى إعادة دمج العراق في محيطه الإقليمي والدولي على أساس الاحترام المتبادل والسعي لتحقيق المصالح المشتركة. فهو بيان للتضامن مع حكومة العراق وشعبه واعتراف بالإنجازات التي تم تحقّيقها على مدار السنوات الثلاث الماضية ونخص منها بالذكر الألتزام بالجدول الزمني السياسي لقرار مجلس الأمن رقمٍ ٥٤٦ أ والتزام الحكومة وشركائها الدوليين بالعمل معا لإتمام العملية الانتقالية وعملية إعادة الإعمار.

ويجدد العهد تأكيده على التزام الحكومة العراقية بمكافحة الفساد، الأمر الذي يعكس مسؤولية الحكومة . اتحاه مواطنيها بغية إرساء مؤسسات وممارسات تتسم بالشفافية يخضع من خلالها موظفو الدولة للمحاسبة عن أفعالهم، إذ أن هدف العهد الرئيسي هو بناء عراق موحد وديمقراطي ينعم جميع أبنائة بتوزيع عادل لثرواته فيما بينهم بصرف النظر عن انتماءاتهم.

إن تحقيق الازدهار هو جزء مهم من هذه الرؤية، فقد أثبتت تجارب في مناطق أخرى أن النمو المستدام في التوظيف والمستوى المعيشي لابد أن تتم قيادته من خلال قطاع خاص متين ومتنوع. وللحكومة دور مهم تضطلع به بطّرق عدة تضمن الإدآرة الرشيدة للعوائد النفطية وخلق إطار عمل قانوني وتنظيمي يدير الاقتصاد الكلي ويحمي الفئـات الضعيفَـة ويوفر الأمن – بيد أن مصدرً الازدهار الفعلى لابد أن يمر من خلال القطاع الخاص. يتطلب التحول الاقتصادي دعماً ومشاركة شعبية واسعة. تلتزم الحكومة بحشّد الإجماع الوطني حول برنامج عملها وضمان إيصال الفوائد المرجوة من . الإصلاحات على نحو ملائم للشعب العراقي. تستهل هذه الوثيقة بوضع الخطوط الرئيسية للبرنامج

الرامي إلى تحقيق رؤية حكومة العراق في المجالات السياسّية والأمنية والاقتصادية - الاجتماعية. وتم وضع برنامج الحكومة في هذه الوثيقة إضافة إلى وضع خطوات ثابتة وآليات لتحقيق هذه الخطوات ضمن إطار تشتمل هذه الوثيقة على برنامج العمل الحكومي على

الصعيد الاقتصادي وتحديد الشكل العام ومبادات وضع . السياسات الرئيسية، حيث يركز إطار العمل السياسي على الجوانب الرئيسية التي تم تحديدها ضمن استراتيجية التنمية الوطنية: إدارة الموارد العامة وإدخال إصلاحات اقتصادية وإصلاحات في القطاع الاجتماعي والاستثمار والطاقة الزراعة. كما تم تناول برامج الاستثمار والإصلاح بالتفصيل في

هـذه الـوثيقـة وذلكَ بغيـة بلـوغُ الْإيضاءَ بالالتـزامّـاتُ المتبادلة التي سيقوم كل من حكومة العراق والمجتمع

ومن ثمّ تنعكس إجراءات الإصلاح والاستثمار ضمن اطار عمل مالى متوسط الأمد للوصول إلى التوقعات المالية خلال الأمد المتوسط.

وضع العهد جدولاً زمنياً لعمل الشركاء الدوليين بما في ذلك الالتزامات المالية الملموسة المدرجة ضمن جهود الإصلاحات الحكومية والمقامة على أساس إطار عمل معتمد دولياً يتم من خَلاله التعرفَ على أَحتياجاتُ

وتختتم هذه الوثيقة بتقديم إيجاز عن خطوات التنسيق والتنفيذ والمتابعة والقيام بعمليات القياس بما ينسجم مع عملية الفريق الاستشاري. وتقوم على الخطط الوطنية القائمة وآليات تنسيق المساعدات كاستراتيجية

وللإيفاء بالمتطلبات المذكورة أعلاه، يتعين على الحكومة تولى عملية إدخال الإصلاحات المؤسساتية الرامية إلى ترسيخ هيبة القانون بما في ذلك تعزيز وضبط وإصلاح وإنشآء وتنفيذ برنامج متوازن للعدالة الانتقالية؛ ورسم سياسات تعنى بتوزيع الموارد بصورة منصفة ومقبولة وتنظيم بنية الخدمة العامة على أسس مهنية غير طائفية بهدف إدارة الدولة على كافة المستّويات. تتمثّل أحد الأفكار الرئيسية العامة التي تدار ضمن الإصلاحات المؤسساتية في إرساء احترام سيادة القانون كشرط مسبق أساسي لإنجاح تطبيق العهد. إن وضع أولويات لتلك

وحماية الممتلكات الخاصة والعامة وإنجاز العقود. إنشاء مؤسسات سياسية تتسم بالشمولية والشرعية.

♦إقامة علاقات مستقرة وبناءة مع دول الجوار والمجتمع

*ستواصل الحكومة تقديم دعمها لتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة، وتُعزيز الإنجازات المتعلقة

و١٦١٨ فِإن العراق ملتـزم بمكافحـة الإرهـاب، إذ لم يعـد والدول المجاورة إذا ما أريد له الانتصار في معركته هذه.

من أهم الأولويات.

أخرى، إلى نبدَّ العنف بجميع أشكاله والالتـزام بحل الخلَّافات بُوسَائل سياسية وقَّانونية. ويحبذ القيام بعملية سياسية شاملة ترمي إلى بناء الثقة وطمأنة من

♦تقـوم الحكـومـة بتـوسيع الحـوار لتعـزيـز الـوحـدة والمصالحة الوطنية وسيتم تطبيق البرامج بغية إرساء حوار حقيقي بين الأطراف المتنازعة من أجل الحد من

❖تقدم الحكومة دعهما لحماية حقوق الإنسان وملاحقة من ينتهكها قضائياً بغض النظر عن انتماءاتهم، وأن تتعامل مع موضوع الميليشيات والتشكيلات المسلحة عبر

الداخلى للعراقيين مسألة ضرورية لتعزيز الحوار الوطني وأساساً لوحدة الوطنيةز ستسعى الحكومة لإيجاد الظروف الأمنية والقانونية الملائمة لعودة

المهنية والشفافية والمساءلة يشكل أساس الإدارة الرشيدة. وستولى الحكومة خلال عملها اهتماماً شديداً بمكافحة الفساد والمحسوبية والتدخل السياسي الحزبي والطائفي

پستعمل الحكومة على إيجاد حل سلمي وعادل بشأن وضع كركوك، آخذة بعين الإعتبار وجهات نظر جميع

المدنى في تعزيز عملية المصالحة الوطنية، لذا ستتبنى قانوناً لمنظمات المجتمع المدنى يتسم بالانفتاح والديمقراطية والعمل على تفعيله بغية تعزيز دورها بهذا

أنظمة تتسم بالشفافية والمساءلة يتم عن طريقها احترام سيادة القانون وبالتحديد حقوق الإنسان.

الدستور بحسب الأولوية وبروح المصالحة الوطنية وبطرق تعزز وحدة العراق. وسيتّم نشر حملات توعية لضمان شمولية عملية مراجعة الدستور. المرئيسية إصدار جميع القوانين الرئيسية

البلدية وانتخابات مجالس المحافظات، ويحبذ أن تكون في الفترة الواقعة خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٧ ومنتصفه حالما تتوفر جميع الشروط الأساسية الملائمة

بين جميع جيرانه، بحيث لا يسمح باستخدام أراضيه ومواده بما يتعارض مع مصالح أيّ من جيرانه، وأن لا يسمح بأي تدخل في شوَّونها الدَّاخَلية . وتعتبر مسألة . الاحترام المتبادل للسيادة والتعاون على أساس المصالح

سعياً للحضاظ على وحدة الأراضي العراقية وتأمين حدوده ووضع حد لدخول الإرهابيينّ والمجرمين وتدفق

من دول الجوار بغيـة تعـزيـز السيطـرة على الحـدود، ومكافحة الإرهاب والتهريب وبهذا تقدم الدعم للعملية السياسية القُائمة حالياً في العراق.

قوات الأمن العراقية بالإمكانات والقوى المطلوبة بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا الشأن قبل حلول نهاية فترة نضاد العهد، ويتعين توفر مساعدات دولية أوسع لضمان نوعية التشكيلات الأمنية.

*سوف تعمل حكومة العراق على نشر برامج توعية

والبصرة الأمنية وتطبيقها. ب. تولى المسؤوليات الأمنية والعمل مع الأصدقاء

عراقى وجهاز شرطة كمؤسسات وطنية تضطلع بمسؤولة تقتصر عليها وحدها في جميع المناطق العراقية ويعول

ج. حل الميليشيات ونزع سلاحها وإعادة دمج أفرادها « يحظر الدستور الاستخدام غير المخول لأية قوة أمنية، وستسعى الحكومة العراقية من خلال خطة المصالحة الوطنية إلى الحصول على دعم جميع الأطراف لبرنامج

 إن خلق ظروف سياسية واقتصادية تسهم في التطبيق من أولويات الحكومة.

إطار تشريعي مناسب لحل الميليشيات، يشتمل هذا الإطار على القانون المقترح لحل الميليشيات، التشريع الذي يهدف إلى السيطرة على حيازة الأسلحة وانتشارها إضافة إلى سلسلة من التدابير الرامية إلى بناء الثقة تتضمن برنامجاً للعفو العام ينسجم مع المعايير المقبولة

الظروف المؤاتية التي من شأنها تطوير البرامج المتعلقة بإعادة دمج الميليشيات وباقي المجاميع المسلحة، غذ التجارب الدولية لمرحلة ما بعد الصراعات.

الهدف: دعم حقوق الإنسان واعمل على حمايتها، وترسيخ سيادة القانون، والتغلب على تركة الماضي

أ. اعتماد نظام شامل لحقوق الإنسان في جميع أرجاء

التعليمية وأن يتم تعزيزها أيضاً لدى المشرعين وموظفي النظام القضائي النظام وباقي مؤسسات الدولة، ولدى

وتقديم الدعم لها لتحقيق أهدافها المعنية بمراقبة حقوق الإنسان والتحقق في انتهاكاتها وحمايتها

الوطن والأرامل والعاجزين.

العمل القانوني المنصوص عليه في الدستور موضع التطبيق بما يتماشى كلياً مع التزامات

اجراء تقييم شامل للمؤسسات القائمة التابعة لجهاز الشرطة والنظام القضائي والعدلي لغرض تحديد

العاهد القضائية بما فيها المعاهد القضائية

بما يتماشى والمعايير الدولية بدعم من المجتمع الدولي . والأمم المتحدة، وأن يتم تقليل المعدل الزمني المتاح لحل ♦أن يتم القيام بمراجعة وإصلاح إجراءات الإشراف

السجون مرافق منفصلة وكافية للنساء المناء والأحداث والمعتقلين بانتظار محاكمتهم، بحيث تنسجم

العام يتماشى مع قواعد العدالة الانتقالية، وإطلاق سراح الأشخاص المعتقلين بصورة غير قانونية والتعامل مع تركة النظام السابق على أساس سيادة القانون

پسيتم تنفيذ استراتيجية شاملة للعدالة الانتقالية تتعامل مع عمليات التدقيق والتمحيص والمقاضاة وسرد الحقائق وآليات التعويض. وسيتم دعم هذه الاستراتيجية عن طريق العمل الذي قام بإنجازه مركز

معنية فنية مجردة من الأغراض السياسية. وسوف تتخذ الخطوات اللازمة لضمان التقيد بالقواعد الإجرائية ذات

لتعويض ضحايا العنف السياسي والإرهاب. *سيتم إنشاء آليات لإعادة تعيين أو إعادة تدريب موظفي الحكومة السابقة العاطلين عن العمل حالياً وذلك ضمن

أ. بناء قدرات القوات الأمنية العراقية *تعزيز سلطة الدولة بشكل فاعل يتطلب بناء قوات أمن خالية من الصبغة السياسية وغير منحازة ومسؤولة وتعمل بشفافية ومهنية ومنها الجيش والشرطة. تعي

لضمان استمرار دعم جميع الأطراف لخطط بغداد

عليها الشعب العراقي في الحصول على حمايته و"دولة واحدة، جيش واحد" على تكوين قوات الأمن

حل الميليشيات ونزع سلاحها وإعادة دمجها.

المان يتم اعتماد القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان ضمن النظام القضائي المحلي. التزاماتها عزيز قدرة الحكومة حيالٌ تنفيذ التزاماتها باتفاقيات حقوق الإنسان الدولية.

وترسيخ وتعزيز قدراته السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية لإنشاء قاعدة بيانات إحصائية حديثة يمكن الاعتماد عليها حيال انتهاكات حقوق الإنسان والعمل

أساسه إدارة تلك المنظمات وسير العمل فيها. پسيتم تعزيز الحماية القانونية والمؤسساتية بما يتماشى والمعايير الدولية وبخاصة الفئات الضعيفة،

ب. استحداث سياسات ومؤسسات فعالة تعنى بسيادة

الصلات والثغرات القانونية والمتطلبات التنظيمية

البنائية المنظام القضائي والمحاكم الجنائية

♦سيتم تنفيذ إجراءات بناء الثقة مثل برنامج للعفو

الدولية التي توازن بين العدالة والعضو وذلك تمهيدا لمناقشته وتقديمه إلى مجلس النواب. كما سيتم تعويض ضحايا النّظام السابق.

وبرامج الإصلاح والاستثمار خلال السنوات الخمسة الحكومة أهمية وضرورة ترجمة هذه المبادئ إلى برامج عملية عند تنظيم قواتها الأمنية وعملها. وسوف تعمل توجز هذه الوثيقة البرامج الخاصة بالإصلاح الحكومة مع الشركاء الدوليين على إعداد قوات أمن والاستثمار والتي ستقوم الحكومة العراقية بتنفيذها عراقية مدربة جيداً ومنضبطّة وتتمتع بالكفاءة وتعي بدعم من المجتمع الدولي من خلال العهد. وتحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون. وقد تُم أيضاً توضيح احتياجات العراق الخاصة بإعادة الإعمار والتنمية في استراتيجية التنمية الوطنية التي الإعمار والتنمية في استراتيجية التنمية الوطنية التي «تعتزم الحكومة تنفيذ جدول زمني لتطوير وتعزيز تحدد النقاط الأربعة التالية كأعمدة رئيسية للتنمية المستدامة في العراق:

المحتمل لبرنامج حل ونزع السلاح وإعادة الدمج سيكون

للعدالة الانتقالية وبما يتماشى والسياق الوطني *ستوفر الإصلاحات الاقتصادية الموجزة في العهد

ستتبنى حكومة العراق بمساعدة المجتمع الدولي والأمم المتحدة، برنامجاً شاملاً بتكلفة معقولة يرمي إلى حل الميليشيات ونزع سلاحها وإعادة دمجها، بالاعتماد على ثالثاً. حقوق الإنسان

ان يتم تعزيز قدراته الحكومة على تقديم التقارير المتعلقة بالتزاماتها بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان؛

ى . *سيتم تعزيز دور منظمات المجتمع المدني وتنفيذ إطار عمل قانوني يتماشى مع المعايير الدولية، تتم على

كالأقليات، والمهجرين داخلياً واللاجئين والعائدين إلى

القانون والعمل على تطبيقها

والموارد الضرورية لضمان تفعيل سيادة القانون.

واحترام حقوق الإنسان. ج. إنشاء آليات فعالة للعدالة الانتقالية

شؤون المفقودين والمختضين. *ستتم إعادة هيكلة هيئة اجتثاث البعث وجعلها هيئة

«سيتم إعداد الضوابط واتخاذ الإجراءات المناسبة

♦وطبقاً لذلك، فإن الحكومة عازمة على تكوين جيش

الشخصية. وسيغلب مبدأي "الإدارة المدنية الديمقراطيّة"

پستسعى الحكومة إلى الوصول التضاق سياسي وإلى

الناهج الوعي بحقوق الإنسان ضمن المناهج

حقوق الإنسان الدولية والوطنية.

ومعاهد الطب العدلي، جاهزة للعمل بصورة كاملة.

النزاعات وزيادة عدد قضاة التحقيق. المعنية بالاعتقال وعدم مراعاة الأصول القانونية.

مع المعايير الدولية.

الصلة كما نص عليها القانون وفقاً للدستور. پسيتم إعداد مشروع قانون للعضو ينسجم مع المعايير

والمشاريع وجباية الضرائب. «تفعيل الدستور والقوانين لضمان أمن المواطنين

تُقوية النَّظام القضَّائي وإدارة الْقضائيَّة.

بالعملية السياسية.

♦يتم تطبيق برنامج المصالحة الوطنية برمته من خلال عملية تشاورية مستمرة على الصعيد السياسي. وقد تم تشكيل لجنة المصالحة الوطنية ولجانها ألفرعية واستهلت أعمالها. وستمضي الحكومة قدماً بعملية المصالحة الوطنية عبرجميع السبل المتاحة باعتبارها

يشعرون بالإقصاء منها.

· ابناء مؤسسات الدولة بجميع مستوياتها على أسس

♦أن تعمل الحكومة على وضع إطار عمل تشريعي يسمح

بالتطبيق الفوري لها وفقاً للجدول الزمني الذي تم پيقتضي الدستور العراقي مراجعة من مجلس النواب. ستتابع الأطراف العراقية هذه العملية وفقاً لبنود

المشتركة أمراً حتمياً في استقرار المنطقة. العمل الحكومة مع شركاتُها الإقليميين والدوليين

المتحدة مساعداتها لهذه المبادرة الإقليمية. ثانياً. الملف الأمني

يستلزم دعم العراق دعماً كاملاً من المجتمع الدولي

*ويدعو برنامج المصالحة الوطنية، من بين جملة أمور

التوتر في بغداد والمناطق الأخرى الساخنة.

المهجرين قسرياً.

*حكومة العراق عازمة على حماية الديمقراطية من خل

بوجود إعلام حر ومستقل مدركة دور الإعلام فيَّ تعزيزُ . الحريات الفردية وقيام مجتمع منفتح. ب. تطبيق البرنامج السياسي والتشريعي

المشار إليها في الدستور حتى يتسنى تنفيذها، كما تقوم بإنشاء جميع الهيئات المستقلة المنصوص عليها في بنود

ج. التعاون والتُتكامل الإِقليمي والدولي *أن يسعى العراق بقوة إلى تعزيز الانسجام والتضاهم

\$كما ستواصل الحكومة تشجيع الدول العربية والإسلامية فج المنطقة وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ودول الخليج العربي على دعم المصالحة الوطنية في العراق والعمل معا نحو إقامة منطقة تسودها روح الصداقة والتعاون. ومن المؤمل أن تقدم الأمم

- التعاون مع دول الجوار على أساس المصالح المتبادلة. جميع وسائل القوة المعمول بها ومنها النظام القضائي

*تعزيز سلطة الدولة في تنفيذ السياسات والبرامج

أ- الحوار الوطني والمصالحة

⇒تعى الحكومة الدور المهم الذي يضطلع به المجتمع

المشار إليها في الملحق ٣ بحِسب الأولويات والبدء

الإصلاحات ستساهم في:

تهديداً للعراق فحسب بل للمنطقة والعالم بأسره.

وسائل اقتصادية وسياسية وغيرها. «تعتبر مسألة إيجاد حلول دائمة لمشكلة التهجير

أن تحدد الحكومة تاريخياً معيناً لإجراء الإنتخابات

يرتكز على أسس الحرية والمساواة وينعم بالسلم والرخاء

المكونات والعمل وفقاً للدستور لتجنب أي تصاعد في حدة

أن يعمل مجلس النواب على تبني جميع التشريعات

لعملية التصويت الحر والنزيه.

الأسلَّحة إلى العراق. ♦وستخوض الحكومة في مفاوضات مع دول الجوار من أجل ترجمة الاتفاقيات التي تم التوصل إليها خلال الاجتماع التاسع لوزراء خارجية دول جوار العراق الذي عقد في ٩ تموز / يوليو ٢٠٠٦ والاجتماع الثالث لوزراءً داخلية دول جوار العراق الذي عقد في ١٨ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٦ إلى برامج تعاونية ملموسة، بحيث تشمل هذه البرامج على إنشاء لجنة ثنائية مشتركة مع كل دولة

الهدف: توفير الأمن والأمان لجميع العراقيين، وحماية سيادة العراق والمساهمة في تحقيق الاستقرار الوطنى

من أجل بناء عراق امن موحد فدرالي ديمقراطي